

## خبر صحفي

الإحصاءات العامة: حوالي 8.6 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017، بارتفاع نسبته 9.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 24,913 رخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017، مقارنة مع 22,240 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 12%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 8590 ألف م<sup>2</sup> خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017، مقارنة مع 7837 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 9.6%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017 حوالي 6640 ألف م<sup>2</sup>، مقارنة مع 6249 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 6.3%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017 حوالي 1950 ألف م<sup>2</sup>، مقارنة مع 1588 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع نسبته 22.8%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017 ما نسبته 77.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 22.7% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 45.1%، تلاها محافظة إربد بنسبة 17.1%، ومحافظة الزرقاء بنسبة 12.5%، ومحافظة البلقاء بنسبة 7.8%، ومحافظة العقبة بنسبة 3.7%، ومحافظة جرش بنسبة 3.3%، ومحافظة المفرق بنسبة 2.9%، ومحافظة الكرك بنسبة 2.4%، ومحافظة عجلون بنسبة 2.1% ثم محافظة مادبا بنسبة 1.5%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته 1.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 66.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 25.3% وإقليم الجنوب ما نسبته 7.9%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017 ما نسبته 47.9% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته 52.1%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 4117 ألف م<sup>2</sup> خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017 مقابل 4195 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2016، بانخفاض نسبته 1.9%.

أما على مستوى شهر آب لعام 2017، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 2621 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 995 ألف م<sup>2</sup> مقارنة مع 1143 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2016، بانخفاض نسبته 12.9%.

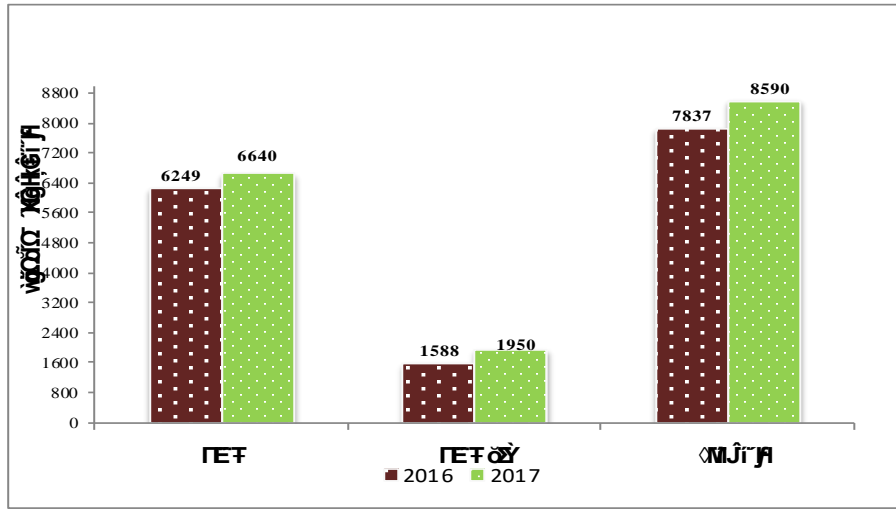
جدول (1): عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عامي 2016 و2017 (المساحة بالألف

متر مربع)\*

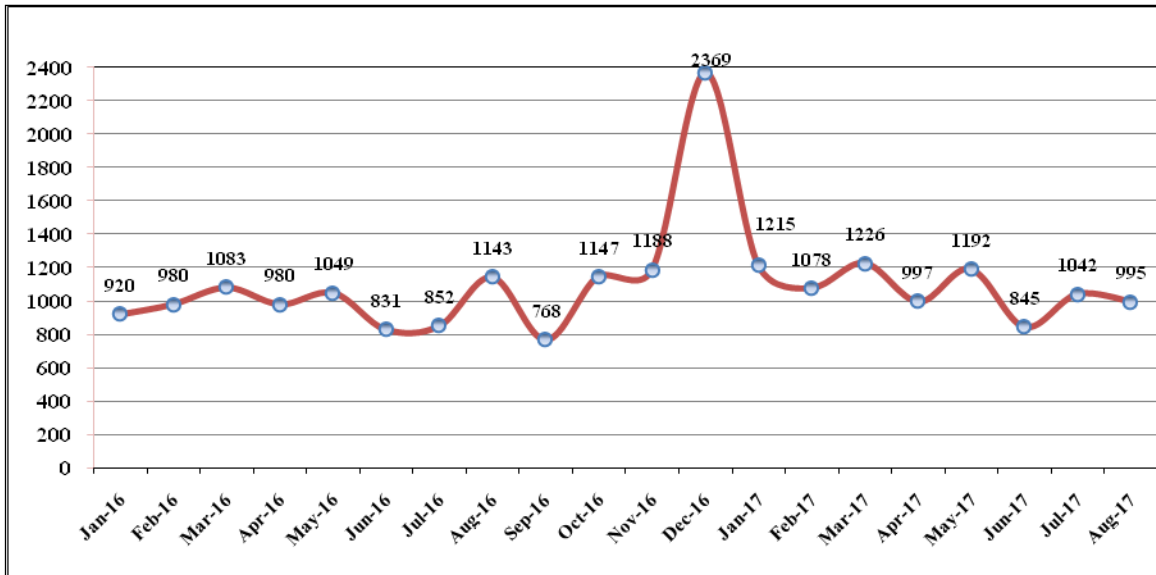
نسبة التغير في المساحات المرخصة %	2017		2016		الشهر
	المساحة	عدد الرخص	المساحة	عدد الرخص	
32.1 +	1215	3678	920	2769	كانون الثاني
10.0 +	1078	3252	980	2678	شباط
13.2 +	1226	3397	1083	3201	آذار
1.7 +	997	2791	980	2677	نيسان
13.6 +	1192	3586	1049	2969	أيار
1.7 +	845	2650	831	2441	حزيران
22.3 +	1042	2938	852	2413	تموز
12.9 -	995	2621	1143	3092	آب
9.6 +	8590	24913	7837	22240	المجموع

\*يوجد اختلاف في المجاميع ناتج عن التقريب

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر الثمانية الأولى لعامي 2016 و2017



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2016 و2017 (بالألف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني،

حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.

---

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد محمد ضمرة أو الأنسة أمال سماوي/قسم الإنشاءات: هاتف (1327)-  
(5300700)